

تحقيق فى المادة ١١٠٣ من القانون المدنى "إلزام كل من الزوجين أحدهم تجاه الآخر بحسن المعاشرة"

مصطفى رفسنجانى مقدم/على محمدیان

المقتطف

لا يخفى على أحد أن استحكام أى أسرة و قوامها يعتمد قبل كل شئ على أساس حسن الخلق و طيب المعاشرة بين الزوجين. وهذا الأمر وإن كان ثابتاً بحكم العقل إلا أن الشارع المقدس أيضاً لم يعدم إرشاده عليه فأضاء ما ربما كان مبهماً فيه. وعلى صعيد القانون المدنى نرى تأكيداً من قبل المقتن على هذا الأمر فى مادة ١١٠٣ على خلفية ما هو موجود فى المصادر الفقهية فنصّ على أن: "الزوجة و الزوج مكلفان أحدهم تجاه الآخر بحسن المعاشرة". هذا البحث، بعد التحقيق فى أهم المصادر الفقهية (الكتاب و السنة) و سرد مصاديق من المعاشرة بالمعروف انتهى الى هذه النتيجة و هى أن حسن المعاشرة الوارد فى الآية الشريفة "وعاشروهن بالمعروف" من المفاهيم الاجتماعية المتقابلة التى تقضى بوجوب العمل بها من قبل كلا الزوجين. كما أن الموارد المذكورة فى القرآن و الروايات هى مجرد أمثلة لا تمنع من شمول النص لكل عمل يكون مقبولاً لدى العقل او يعترف به العرف السائد ليكون أيضاً من مصاديق حسن المعاشرة بالمعروف. و من ناحية حقوقية أيضاً لا يمكن أن يكون دستور حسن المعاشرة المندرج فى مادة ١١٠٣ دستورا أخلاقياً محضاً من غير أن تكون له ضمانات إجرائية، لذا على المقتن أن لا يتهاون فى وضع القوانين اللازمة فى هذا المجال هذا بعد تعيين الأصول الأخلاقية و استخراجها من أعماق الكتاب و السنة و ما هو الثابت فى العرف الإسلامى و تحديد معاييرها اللازمة.

المفردات الاساسيه:

حسن المعاشرة، حقوق و تكاليف الزوجين، الضمانة الإجرائية القانونية، مادة ١١٠٣

ق.م.

التحليل المنهجي لاثـر مفهوم الحرية من منظر اتفـاقية القضاء على التمييز ضد المرأة في مكونات الحياة الاسرية

نرگس جدا / نفيسه اخوان نيلچى

المقتطف

ان اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة او سيداو اختصارا هي وثيقة دولية حول حقوق المرأة وان معظم دول العالم انضمت اليها اوى مرحلة القبول بها. ولأن هذه الاتفاقية هي متأثرة (تحت تأثير) المدرسة الفردية التي تؤمن بان الفرد (البشرى) هو الأصل والتي ادت الى الحاق الضرر بالحياة الأسرية و الأنسانية فهن الضروري اتخاذ نهج شامل وذا منظور كلى (منهجي) لتحليل و تفسير دقيق و جذرى لهذا الموضوع. فى هذه الدراسة تنظر الى الحياة الأسرية كنظام متماسك والخلية الأولية و الرئيسية للمجتمع، و تتم استخراج المكونات و العناصر الرئيسية لها و من ثم تأثير الحرية (الحریات) باعتبارها الأسس الرئيسية للاتفاقية على كونات الحياة الأسرية والتي تتضمن قواميه الرجل و مجبوية المرأة و اخيراً يتم تحليل و مراجعة موضوع نظام الأسرة. استنادا الى النتائج التي تم الحصول عليها فى هذه الدراسة فان الاتفاقية باحتوائها على احكام مختلفة تسييت فى فقدان مسئولية و ادرة الرجل للمنزل العائلى و كذلك اختناض نسبة النساء الملتزمات بقواعد و اصول الحياة الأسرية.

المفردات الاساسية:

الحرية، اتفـاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، قسامى الأسرة، قواميه الرجل، مجبوية المرأة، التحليل المنهجي، المنفذ.

الاقتراحات و التحديات في حق الحضانة الأطفال للمراه في ظل القانون الدعم الأسره وافق عام ١٣٩١ هـ.ش

بيجن حاجى عزيزى / محمد مولودى / راضيه حسنخانى

المقتطف

كثره الحيره و الأسئلة العديده التي موجبه الي المؤسسات الانفاذ القانونى و دائره القانونيه لوزاره العدل يويده و برغم شده الأهميه الموضوع ترى ان المشرع لا يمنح تعريفا جامعاً محدداً من الحضانة الطقل و الخيارات الحاضن و يغفل من الموضوعات الكثيره خليفه هذا الموضوع و الغفله عليه للبس بين الخيارات مع العناوين المماثله كالولى و الوصى و التقيم. فالتانون دعم الأسره وافق عام ١٣٩١ هـ.ش مع أمعان نظره للبحث العنوان الحضانة الأطفال و لها محاسن و اقتراحات جيده مع انها لا يخلو من نقض و نقص ففى مقالتنا هذه نبين هذه الخلل و ندرس طرق حلها.

المفردات الاساسيه:

الحضانة، الوالدين، الحق، المهمه، الولاية، الاشراف.

الدور الفرعى للمهر فى ماهية النكاح

مرتضى حاجى بور

المقتطف

العقد المعاوضى عقد توافقى و فيه نكتتان. الاولى: هناك تقابل بين التزامات الطرفين و الثانية: ان للالتزام الموجود فى هذا العقد بعد مالى. فى مقابل ذلك ان العقد غير المعاوضى -عقد ليس فيه اى تبادل- لذلك لا محل للاحكام التى تبتنى على التقابل فى هذا النوع من العقد. المهر واحد من الاجزاء الهامة لعقد النكاح الذى اوجدت وجهته المالية من جهة و بعض أحكام العقود المعاوضية وبخاصة حق إمتناع الزوجة عن التمكين إلى أن تحصل على الصداق من جهة أخرى، اوجدت تساؤلات حول ماهية النكاح المعاوضية أو غير المعاوضية؛ وهذا موضوع يؤدى قبول كل من الآراء إلى إيجاد آثار هامة فى تفسير القواعد المتعلقة بالنكاح. و تزداد أهمية هذا الموضوع عندما لم تعتبر المحكمة العليا للبلاد فى رأيها الرقم ٧٠٨، الحكم بتسيط المهر نافيا لحق الحبس للزوجة. ينوى هذا البحث أن يدرس مكانة المهر فى النكاح و آثاره اعتمادا على آراء الفقهاء و أن يبين بذلك قيمة هذا الراى الفقهية و الحقوقية. نستطيع القول على الإجمال أن: على الرغم من أن المهر له بعد مالى فى حد ذاته لكنه لا يبدل ماهية النكاح من عقد غير معاوضى إلى عقد معاوضى نظرا للأحكام الأخرى كعدم ركنية المهر فى النكاح الدائم، و شرعية حكمه و....

المفردات الاساسيه:

النكاح، المعاوضى، حق الحبس، المهر و حكم القانون.

دراسة مقارنة حول لاستشارة من قبل النساء فى الفضاء الإلكتروني فى ضوء تعاليم الشريعة والقانون الإيراني

رضا زهروى / رسول احمدزاده

المقتطف

من وجهة نظر القانون المادة ٦٣٨ من قانون العقوبات تشير إلى أن مستخدمى أغطية غير الإسلامية فى الأماكن العامة تظهر يعاقب مع أن النساء فى الفضاء الإلكتروني هى أبعد ما تكون أكثر خطورة هى الآثار الضارة المحتملة وعدم وجود واضح فى القانون الجنائى والقاضى بحاجة إلى الاستشهاد القانون أو المادة ١٦٧ من الدستور. على هذا الأساس، تحاول الدراسة الحالية إلى الرجوع إلى مصادر الفقه والقانون حتى يدقق فى بغاء المرأة و الاستشارة من قبلهن فى الفضاء الإلكتروني مع فحص فى معانى الكلمات، واستعراض العناصر المكونة لها، ومبادئ التجريم وتحليل القوانين القائمة، والثغرات المتعلقة بهذا.

المفردات الاساسيه:

الاستشارة من قبل النساء فى الفضاء الإلكتروني ، الحجاب الدينية ، خصوصية ، معلومات سرية.